

Distr.: General  
17 September 2013  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٤٧ من جدول الأعمال المؤقت\*

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين  
عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي  
التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ  
عام ١٩٩١

ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للمحكمة الدولية لمحاكمة  
الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي  
التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥  
للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني  
الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

وتبلغ الموارد المخصصة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ قبل إعادة تقدير التكاليف  
مبلغاً إجماليه ٣٣٥ ٧٠٠ ١٩١ دولار (صافيه ٣٠٠ ١٦٠ ١٧٠ دولار) وتمثل نقصاً بالقيمة  
الحقيقية بمبلغ إجماليه ٣٠٠ ٧٨٦ ٩٨ دولار أو ما نسبته ٣٤,٠ في المائة  
(صافيه ٤٠٠ ٦٣٢ ٨٧ دولار، أو ما نسبته ٣٤,٠ في المائة)، مقارنة بموارد الفترة  
٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة.

\* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

161013 141013 13-47804 (A)



## أولا - مقدمة

١ - حدّد مجلس الأمن اختصاصات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قراره ٨٠٨ (١٩٩٣). وتنص المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة، الذي اعتمده مجلس الأمن في قراره ٨٢٧ (١٩٩٣)، على أن تتكوّن المحكمة من ثلاثة أجهزة، هي الدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة. وترد في النظام الأساسي أيضاً الأنشطة التي تكون المحكمة مسؤولة عنها.

٢ - وأعرب مجلس الأمن في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) عن اقتناعه المستمر بأن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة تساهم في إعادة وصون السلام في يوغوسلافيا السابقة.

٣ - وقرر مجلس الأمن، في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠)، إنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، بفرع في أروشا وآخر في لاهاي. ووُضعت الميزانية المقترحة للمحكمة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مع الأخذ في الحسبان المهام التي ستحوّل إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٢ والموارد ذات الصلة المطلوبة لتنفيذ تلك المهام.

٤ - وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، كانت هناك أربع قضايا في مرحلة إجراءات ما قبل المحاكمة، هي شيشيلي وكارادجيتش وملاديتش وهادجيتش. ومن المقرر إنجاز المحاكمة في قضية شيشيلي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. لذا، ستجري المحكمة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ محاكمات في ثلاث قضايا. ويُتوقع إنجاز محاكمتيّ آخر اثنتين من المتهمين الثلاثة (كارادجيتش وهادجيتش). ومن المقرر إنجاز محاكمة المتهم الأخير (ملاديتش) بحلول تموز/يوليه ٢٠١٦. ولدى اختتام المحاكمة في قضية ملاديتش، تكون المحكمة أنجزت المحاكمات المتعلقة بجميع الأشخاص الـ ١٦١ الذين أصدر المدعي العام قرارات اتهامات في حقهم.

٥ - وفي ما يتعلق بالطعون، يجري حالياً بذل كل جهد ممكن لإنجاز أكبر عدد ممكن منها قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي عام ٢٠٠٩، أذن مجلس الأمن، مشيراً إلى أن دائرة الاستئناف ستواجه عبء عمل موسّعاً في سنواتها الأخيرة، بنقل أربعة قضاة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأربعة قضاة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى دائرة الاستئناف (القرار ١٨٧٧ (٢٠٠٩)). ووفقاً لهذا القرار، أعيد نشر أربعة قضاة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى دائرة الاستئناف في أعقاب إنجاز المحاكمات التي كانوا موكلين

بها. كما أمكنَ حتى تاريخه نقل قضاة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بسبب الحاجة إلى تكليف قضاة محاكمة مخصصين للإيفاد، بقضايا المتهمين الذين أوقفوا مؤخراً.

٦ - وتتوقع دائرة الاستئناف الانتهاء من ست دعاوى طعن (ثلاث أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وثلاث أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) في عام ٢٠١٣. وفي مطلع فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تتوقع دائرة الاستئناف أن تبقى منعقدة بشأن ما قد يصل إلى تسع دعاوى طعن (خمس أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأربع أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا). كما تتوقع الدائرة الانتهاء من خمس من هذه الدعاوى في عام ٢٠١٤ (اثنتان أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بينهما دعوى تشمل خمسة مستأنفين، وثلاث أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا). أما الدعاوى الأربع المتبقية (ثلاث أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وواحدة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) فمن المقرر الانتهاء منها خلال عام ٢٠١٥، باستثناء دعوى واحدة (برليتس وآخرون) تشمل ستة مستأنفين، من المقرر الانتهاء منها في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتعمل دائرة الاستئناف للمحكمتين بالتزامن مع دائرة الاستئناف التابعة لآلية تصريف الأعمال المتبقية، التي تنظر حالياً في الطعن في قضية نغزباتواريه. ويُتوقع خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ أن تكون آلية تصريف الأعمال المتبقية مسؤولة عن طعنين إضافيين (شيشيلي و كارادجيتش) يشملان متهمين اثنين. وسيوفر رئيس المحكمة والمدعي العام في تقريرهما المشتركين نصف السنتين المقدمين إلى مجلس الأمن معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز.

٧ - واستخدمت المحكمة جدولاً للمحاكمات يبين المهل الزمنية هذه بغية تحديد الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن عدداً من العوامل الخارجية الخارجة عن سيطرة المحكمة يمكن أن تترك أثراً كبيراً على تواريخ الإنجاز المتوقعة للمحاكمات على النحو المبين في جدول المحاكمات المتوقع. كما يمكن أن يكون لعدد من التطورات القانونية التي حدثت مؤخراً تأثير على تاريخ الإنجاز المقدر لقضية شيشيلي، الذي كان مقرراً أصلاً في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي حال اختلاف جدول المحاكمات الفعلي اختلافاً كبيراً عن الجدول المستخدم لصياغة الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، سيتعين إعادة تقييم وإعادة ترتيب الاحتياجات واستعراض انتباه الجمعية العامة إلى أي احتياجات إضافية.

٨ - ويستند اقتراح الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى افتراضات التخطيط التالية: (أ) الانتهاء من اثنتين من المحاكمات الثلاث الماضية، ما أدى إلى انخفاض في نشاط المحاكمات

الابتدائية؛ (ب) إنجاز ثمانٍ من الدعاوى المستأنفة التسع الأخيرة (أربع أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأربع أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا)؛ (ج) تحويل الأنشطة الفنية لآلية تصريف الأعمال المتبقية بما ينسجم مع إنجاز المحاكمات والطعون؛ و (د) إنشاء قدرات إدارية أساسية أولية في الآلية المتبقية.

٩ - وتواصل المحكمة إجراء المحاكمات والنظر في دعاوى الاستئناف في أسرع ما يمكن من دون المساس بحقوق الإجراءات القانونية الواجبة للمتهمين. وعلى مر السنين، أبتت المحكمة إجراءاتها قيد الاستعراض واعتمدت عددا من الإصلاحات والتدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة سير المحاكمات. وهي تشمل تضييق نطاق قرار الاتهام؛ وإحالة القضايا إلى دائرة المحاكمة التي يُرجَّح أن تنظر في القضية في أقرب فرصة ممكنة؛ واستخدام وقائع متفق عليها وجرى الفصل فيها؛ وقبول الأدلة الكتابية؛ والتطبيق الصارم للمواعيد المقررة على الأطراف؛ وعدم تحييد تقديم الأدلة المزدوجة.

١٠ - وفي ما يتعلق بقضايا الاستئناف، اعتمد أعضاء غرفة الاستئناف عددا من التوصيات بما فيها ضرورة الالتزام الصارم بشرط وجود سبب وجيه لتغيير المواعيد وعدد الكلمات المقرر، واتباع ممارسة عدم تأخير الجدول الزمني لفترة إبداء مذكرة الطعن، لغرض ترجمة الحكم إلى اللغات البوسنية/الصربية/الكرواتية، على أن يسمح للمستأنف بأن يقدم التماسا لتعديل الإخطار بالاستئناف و/أو مذكرة الطعن، عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، في الحالات التي تختلف فيها لغة عمل الدفاع عن لغة الحكم الصادر عن المحكمة، اتخذت المحكمة تدابير عملية لتقليص المهل الزمنية المخصصة للترجمة. وقد أسهمت كل هذه التدابير الهامة وستظل تسهم في تسريع إنجاز المحاكمات.

١١ - ورغم تحويل المساعدة المقدمة إلى سلطات النيابة العامة والقضاء الوطنية في يوغوسلافيا السابقة في ما يتعلق بالقضايا المنجزة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، ستواصل المحكمة أداء دور فعال في تقديم الدعم في ما يتصل بالقضايا الجارية. وعلى وجه الخصوص، سيساعد مكتب المدعي العام السلطات المحلية عن طريق توفير المعلومات والوثائق، والرد على العديد من طلبات المساعدة والإجابة على الأسئلة في ما يتعلق بالتحقيقات الجارية والمحامات. وسيواصل قلم المحكمة تقديم الدعم اللازم إلى المحاكم الوطنية، ولا سيما في ما يتعلق بطلبات المساعدة المتصلة بالوثائق ومواد الإثبات الأخرى المقدمة إلى المحكمة، فضلا عن تقديم المساعدة في المسائل المتعلقة بحماية الشهود.

١٢ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ستشارك المحكمة بنشاط في نقل المعرفة وفي أنشطة أخرى لبناء القدرات في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وفي عام ٢٠١٠، أطلق مكتب

المدعي العام، بدعم من المفوضية الأوروبية، مشروعاً يتيح للمدعين العامين الوطنيين الزائرين قضاء فترة في العمل في لاهاي لاستعراض المعلومات واكتساب الخبرات في الادعاء في قضايا جرائم الحرب المعقدة. وسيستمر هذا المشروع خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ رهنا باستمرار التمويل من المفوضية الأوروبية. وسيعمل قلم المحكمة أيضاً على نقل المعرفة وغير ذلك من أنشطة بناء القدرات في إقليم يوغوسلافيا السابقة، بوسائل منها تدريب الأخصائيين المحليين في مجال تدريب القضاة والمدعين العامين ("تدريب المدربين")، والعمل مع الشركاء على إصدار محاضر جلسات المحكمة باللغات المحلية وتحسين إمكانية وصول العاملين في المهنة القانونية على الصعيد الوطني إلى سجلات المحكمة ومحفوظاتها.

١٣ - وستطلع المحكمة بدور أساسي في كفاءة التحويل المنسق للمهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وهي ستعمل مع الآلية لكفاءة نقل المهام وسير العمليات على النحو الأكثر اتساقاً بالكفاءة من حيث التكلفة والفعالية والواقعية. وعلاوة على ذلك، سيؤدي قلم المحكمة دوراً فعالاً جداً في مساعدة الآلية على مواصلة وضع إجراءاتها وكفاءة نقل أفضل الممارسات والعبر المستخلصة. وستقدم شعبة الشؤون الإدارية المساعدة في تنمية قدرات إدارية مرنة في الآلية اعتباراً من عام ٢٠١٤.

١٤ - وخلال فترة السنتين المقبلة، سيواصل قلم المحكمة بذل كل جهد ممكن لضمان إغلاق المحكمة بطريقة سريعة ومتسمة بالكفاءة تراعي حقوق المتهمين في محاكمة عادلة. وبغية المساعدة في هذه العملية، وضعت المحكمة خطة إغلاق موحدة تتضمن خريطة طريق للمحطات الرئيسية والمخاطر المحتملة المتصورة في إطار عملية الإغلاق.

١٥ - وسيواصل قلم المحكمة دعم التدابير الخاصة لاستبقاء الموظفين، بما فيها التدابير الرامية إلى التحول الوظيفي وتلبية الاحتياجات الخاصة بتنمية قدرات الموظفين وتدريبهم. وخلال العام الماضي، نفذت آلية تصريف الأعمال المتبقية، في شراكة مع ممثلي الموظفين، إجراء من المقرر استخدامه لتمديد العقود في سياق عملية التخفيض. وكانت الخبرة المكتسبة حتى الآن في تنفيذ هذا الإجراء إيجابية للغاية، وتعتزم المحكمة مواصلة تطبيقها خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٦ - ويبلغ إجمالي الاحتياجات المطلوبة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ٣٣٥ ٧٠٠ ١٩١ دولار (٣٠٠ ١٦٠ ١٧٠ دولار) قبل إعادة تقدير التكاليف، وهي تعكس انخفاضاً صافياً بالقيمة الحقيقية إجماليه ٣٠٠ ٧٨٦ ٩٨ دولار، أو ما نسبته ٣٤,٠ في المائة (صافيه ٤٠٠ ٦٣٢ ٨٧ دولار أو ما نسبته ٣٤,٠ في المائة)، مقارنة بموارد فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة.

ويعكس الانخفاض (انظر الجدول ٢) أوجه خفض تحت بنود الدوائر (١ ٤٨٣ ٦٠٠ دولار)، ومكتب المدعي العام (٢١٠ ١٧ ٢٠٠ دولار) وقلم المحكمة (٧٣ ٦٥٤ ٩٠٠ دولار) وعنصر إدارة السجلات والمحفوظات (٢ ٦٣٠ ٦٠٠ دولار) وهو يُعزى بشكل رئيسي إلى انخفاض في أنشطة المحاكمات والطعن خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٧ - وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تقترح المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الإبقاء على ٥٠٦ وظائف مؤقتة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وعلى ٣٧٩ وظيفة مؤقتة بعد ذلك. ويُقترح إلغاء ١٦٧ وظيفة تدريجياً خلال فترة السنتين أو ما نسبته ٣٠ في المائة (٩٨ وظيفة من الفئة الفنية و ٣٩ أخرى من فئة الخدمات العامة و ٣٠ أخرى من خدمات الأمن). ويُقترح إلغاء ٤٠ وظيفة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ و ١٢٧ وظيفة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، على النحو المبين في الجدول ٣، على أن يجرى توفير التمويل ذي الصلة من خلال المساعدة المؤقتة العامة لعدد الأشهر المطلوب فيها فعلاً الاضطلاع بالمهام التي تؤديها تلك الوظائف، على النحو المبين في الجدول ٥. وخلال فترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١، أُلغِيَ ما مجموعه ٤٤٤ وظيفة إلا أن التمويل قُدم من خلال المساعدة المؤقتة العامة بما يتيح الاستمرار في الاضطلاع بمهام تلك الوظائف. ونظراً للتأخر في تنفيذ جدول المحاكمات وفي إلقاء القبض على الهاربين، تُعيّن الاستمرار بأداء مهام الوظائف الملغاة لمدة أطول مما كان متوقفاً أصلاً. واعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سيموّل ما يعادل ١٥٦ منصباً في إطار المساعدة المؤقتة العامة وسيجرى العمل على تقليص عدد هذه المناصب تدريجياً خلال فترة السنتين، على النحو المبين في الجدول ٤.

١٨ - وتنسجم إعادة تقدير مبالغ الاعتمادات المقترحة في الميزانية الواردة في هذا التقرير مع المنهجية الموحدة لإعادة تقدير الميزانية العادية.

١٩ - ووفقاً للقاعدة ٦-٢ من النظام الأساسي للموظفين، توفر المحكمة لموظفيها المستوفين شروط أهلية معينة تغطية طبية وخدمات طب الأسنان بعد انتهاء الخدمة من خلال برنامج الأمم المتحدة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. فمُنذ إنشاء المحكمة كهيئة مؤقتة، ما برحت استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المستحقة الدفع للموظفين السابقين تغطي من ميزانية فترة السنتين للمحكمة تحت التكاليف العامة للموظفين إلا أن الالتزامات المتصلة بهذا التأمين ما برحت تتزايد وظلت غير مموّلة. وقد جرى الآن الإقرار بهذه الالتزامات على النحو الواجب وهي ترد في البيانات المالية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥٥. وتقدّر التزامات المحكمة في مجال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للاستحقاقات المقبلة اعتباراً من

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بمبلغ ٢٨,٥ ملايين دولار. وكررت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (A/64/555) التأكيد أنه، نظراً للولائتين المحدودتين للمحكمتين، سيتعين على الجمعية معالجة مسألة التزامات المحكمتين في مجال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على المدى الطويل في سياق تقارير الأداء النهائية.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن القضاة الدائمين في المحكمة مؤهلون لاستحقاقات التقاعد وفقاً لشروط الخدمة والتعويض التي تنظم عمل قضاة المحكمتين. ويجرى حالياً تغطية استحقاقات المعاشات التقاعدية المستحقة للدفع للقضاة السابقين من ميزانية فترة الستين للمحكمة. وقد أوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/64/555) بأن تعالج مسألة لتسديد المدفوعات المقبلة للمعاشات التقاعدية للقضاة والأزواج الباقين على قيد الحياة في بيانات الميزانية النهائية وتقارير أداء المحكمتين.

٢١ - وأيدت الجمعية العامة توصيات اللجنة الاستشارية في قرارها ٢٤٠/٦٤. وعليه، سيجرى تناول مسألة التزامات المحكمة في الميزانية النهائية وتقارير الأداء النهائي للمحكمة.

٢٢ - وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة الستين ٢٠١٤-٢٠١٥ بمبلغ ٣٠٠ ١٠٧٩ دولار وهي ستستخدم لتغطية طائفة منوعة من الأنشطة المتصلة بدعم عمل مكتب المدعي العام وقلم المحكمة. ويعكس المستوى التقديري من الموارد الخارجة عن الميزانية انخفاضاً قدره ٣٠٠ ٥٧٧ دولار ناجماً عن إنجاز العديد من المشاريع.

#### الجدول ١

#### النسبة المئوية لتوزيع الموارد حسب العنصر

العنصر	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية
١ - دوائر المحكمة	٥,٥	-
٢ - مكتب المدعي العام	٢٠,١	٣٨,٧
٣ - قلم المحكمة	٧٤,٤	٦١,٣
٤ - إدارة السجلات والمحفوظات	-	-
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الجدول ٢  
الاحتياجات من الموارد حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية المقررة

العنصر	نفقات ٢٠١٠ - ٢٠١٣ بالمعدلات المتوقعة		النمو في الموارد			
	٢٠١١	٢٠١٣	النسبة المئوية	المبلغ	إعادة تقدير	إعادة تقدير
	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥
١ - دوائر المحكمة	١٤٦٢٠,٣	١٢٠٠٧,٥	(١٢,٤)	(١٤٨٣,٦)	١٠٥٢٣,٩	١٢٣,٢
٢ - مكتب المدعي العام	٧٩٧٢٢,٢	٥٩٥١٣,٩	(٣٥,٣)	(٢١٠١٧,٢)	٣٨٤٩٦,٧	١٤٣٧,٩
٣ - قلم المحكمة	٢٢٦	٢١٥٩٧٠,٠	(٣٤,١)	(٧٣٦٥٤,٩)	١٤٢٣١٥,١	٥٧٧٠,٢
٤ - إدارة السجلات والمحفوظات	٣٦٩٦,٧	٢٦٣٠,٦	(١٠٠,٠)	(٢٦٣٠,٦)	-	-
<b>المجموع (الكلي)</b>	<b>٣٢٤١٣٤,٨</b>	<b>٢٩٠١٢٢,٠</b>	<b>(٣٤,٠)</b>	<b>(٩٨٧٨٦,٣)</b>	<b>١٩١٣٣٥,٧</b>	<b>٧٣٣١,٣</b>
الإيرادات						
	الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين					
	٣٩٩٥٨,١	٣٢٠٢٩,٨	(٣٤,٨)	(١١١٣٩,٩)	٢٠٨٨٩,٩	٦٣٦,٦
	٢٢٩,٠	٢٩٩,٥	(٤,٧)	(١٤,٠)	٢٨٥,٥	-
<b>المجموع (الصافي)</b>	<b>٢٨٣٩٤٧,٧</b>	<b>٢٥٧٧٩٢,٧</b>	<b>(٣٤,٠)</b>	<b>(٨٧٦٣٢,٤)</b>	<b>١٧٠١٦٠,٣</b>	<b>٦٦٩٤,٧</b>

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

الأنشطة	نفقات ٢٠١١-٢٠١٠	تقديرات ٢٠١٢-٢٠١٣	تقديرات ٢٠١٤
الأنشطة	٤١٣١,٥	١٦٥٦,٦	١٠٧٩,٣
<b>مجموع (١) و (٢)</b>	<b>٢٨٨٠٧٩,٢</b>	<b>٢٥٩٤٤٩,٣</b>	<b>١٧٧٩٣٤,٣</b>

الجدول ٣  
الاحتياجات من الوظائف

الفئة	٢٠١٣	التخفيض المقترح		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	-٢٠١٢ ٢٠١٣	-٢٠١٤ ٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٤
<b>الفئة الفنية وما فوقها</b>							
وكيل أمين عام	١	-	-	-	-	١	١
أمين عام مساعد	١	-	-	-	-	١	١
مد-٢	١	(١)	-	-	-	-	-
مد-١	٤	-	(١)	-	-	٣	٤
ف-٥	٢١	(٣)	(٣)	-	-	١٥	١٨
ف-٣/٤	١٧٦	(١٥)	(٥٣)	-	-	١٠٨	١٦١
ف-١/٢	٥٧	(٤)	(١٨)	-	-	٣٥	٥٣
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٢٦١</b>	<b>(٢٣)</b>	<b>(٧٥)</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>١٦٣</b>	<b>٢٣٨</b>
<b>الخدمات العامة</b>							
الرتبة الرئيسية	١٠	-	-	-	-	١٠	١٠
الرتب الأخرى	١٨٨	(١٢)	(٢٧)	-	-	١٤٩	١٧٦
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>١٩٨</b>	<b>(١٢)</b>	<b>(٢٧)</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>١٥٩</b>	<b>١٨٦</b>
<b>وظائف أخرى</b>							
دائرة الأمن	٨٧	(٥)	(٢٥)	-	-	٥٧	٨٢
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٨٧</b>	<b>(٥)</b>	<b>(٢٥)</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>٥٧</b>	<b>٨٢</b>
<b>المجموع</b>	<b>٥٤٦</b>	<b>(٤٠)</b>	<b>(١٢٧)</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>٣٧٩</b>	<b>٥٠٦</b>

## الجدول ٤

مناصب المساعدة المؤقتة العامة عوض الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والمستبقاة للفترتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥

الفئة	٢٠١٣	٢٠١٤	ديسمبر ٢٠١٤	كانون الأول / آذار / مارس ٢٠١٥	كانون الثاني / يناير - الثاني / يناير - ٢٠١٥	أيار / مايو - حزيران / يونيو ٢٠١٥	تموز / يولييه ٢٠١٥	أب / أغسطس - أيلول / سبتمبر ٢٠١٥	تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥	كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	تشرين الثاني / نوفمبر - ٢٠١٥
الفئة الفنية وما فوقها											
ف-٥	٦	٣	٣	٣	٣	٣	٣	١	١	-	-
ف-٤/٣	٤٢	٣١	١٥	١٢	١٢	١٢	١٢	-	-	-	-
ف-٢/١	٢١	١٥	١٣	٦	٥	٥	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٦٩	٤٩	٣١	٢١	٢٠	٢٠	٥	١	١	-	-
الخدمات العامة											
الرتب الأخرى	٦٦	٥٨	٥١	٣١	٣١	٣١	١٥	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٦٦	٥٨	٥١	٣١	٣١	٣١	١٥	-	-	-	-
وظائف أخرى											
دائرة الأمن	٢١	٢١	١٣	١٣	١٣	١٣	٩	٩	-	-	-
المجموع الفرعي	٢١	٢١	١٣	١٣	١٣	١٣	٩	٩	-	-	-
المجموع	١٥٦	١٢٨	٩٥	٦٥	٦٤	٦٤	٢٩	١٠	١	-	-



## ثانياً - برنامج العمل والاحتياجات من الموارد

### ألف - الدوائر

٢٣ - دوائر المحكمة هي جهازها القضائي الذي يضطلع بنشاطها الأساسي وهو: البت في المسؤولية الجنائية للأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وستواصل الدوائر، عن طريق ما تضطلع به من أنشطة قضائية، كفالة محاكمة جميع الأشخاص المتهمين محاكمةً عادلة دون تأخير لا مبرر له. وبالنظر إلى عدم قدرة المحكمة على نقل أي قضاة إلى دائرة الاستئناف، قرّر مجلس الأمن بأن يعاد للمحكمة ملاكها الكامل من القضاة الدائمين. وبناءً على ذلك، ستضم دوائر المحكمة في بداية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ٢٣ قاضياً (٢٠ قاضياً دائماً، ستة منهم في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا منتدوبون لدائرة الاستئناف وثلاثة مخصصون).

٢٤ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ستقوم الدوائر بإجراءات المحاكمة القضائية في قضايا كارادجيتش وهادجيتش وملاديتش. ونظراً للتأخر في إلقاء القبض على هؤلاء المتهمين الثلاثة، يستحيل على المحكمة إنجاز إجراءات محاكمتهم ضمن المهلة التي تنقضي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ على نحو ما طلبه مجلس الأمن. وللتعجيل بسير الإجراءات في هذه القضايا، حيثما سمحت بذلك صحة المتهمين وعبء العمل المنوط بالقضاة، ستعقد الدوائر الابتدائية الثلاث جلسات ممتدة أو تزيد من عدد جلساتها.

٢٥ - وتوسّع الدوائر إلى إنجاز محاكمتي اثنين من المتهمين الثلاثة الآخرين، وهما كارادجيتش وهادجيتش، في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتوسّع كذلك إلى الانتهاء من مرافعات الادعاء العام والدفاع في محاكمة ملاديتش وقطع شوط متقدم إلى حد كبير أيضاً في سير عملية صياغة الحكم في هذه القضية. وعملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، سيندرج كل استئناف ضد الحكم الصادر في هذه القضايا ضمن اختصاص آلية تصريف الأعمال المتبقية.

٢٦ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تتوقع الدوائر أن تنتهي من الإجراءات الأخرى التي يمكن أن تظل قيد النظر بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وهي: (أ) المحاكمة في قضية واحدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة أو الإدلاء بشهادة زور تأكدت فيها لائحة الاتهام قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٣؛ و (ب) الإجراءات المتصلة بمراجعة حكم واحد التمس من المحكمة النظر فيه قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٢٧ - وتتوقع دائرة الاستئناف أن يظل ما يصل عدده إلى تسع قضايا استئناف (خمس منها أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأربع أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) قيد نظرها في بداية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتتوقع الدائرة أن تُنجز ثماني قضايا (أربع منها أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأربع أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) خلال فترة السنتين، بحيث لا يتبقى خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ سوى قضية وحدة من القضايا التي لم يُبت فيها بعد (قضية برليتس وآخرون).

٢٨ - وسيواصل الفريق العامل المعني بتحديد مواعيد المحاكمات ودعاوى الاستئناف، الذي يرأسه نائب رئيس المحكمة، رصد التقدم المحرز في المحاكمات ودعاوى الاستئناف، والعمل بصفته هيئة استشارية رئيسية لاستراتيجية الإنجاز. وسيواصل تطبيق التدابير الرامية إلى التعجيل بالنظر في دعاوى الاستئناف عملاً بتوصيات الفريق العامل المعني بالإسراع بإجراءات الاستئناف، وستنفذ التدابير الجديدة الموصى بها في تقرير الفريق العامل والمعاد تشكيكه، بما في ذلك تدابير التقيد الصارم بشرط وجود سبب وجيه لتغيير المهل الزمنية وعدد الكلمات المقررة وبالممارسة المتمثلة في عدم تأخير الجدول الزمني لفترة إيداع مذكرة لغرض ترجمة الحكم.

٢٩ - وسيواصل مكتب رئيس المحكمة تقديم المشورة القانونية والدعم اللوجستي لرئيس المحكمة في الاضطلاع بمهامه. ويمثل الرئيس السلطة العليا في المحكمة إذ يؤدي دور رئيسها المؤسسي. وهو مسؤول عن تنفيذ مهمة المحكمة عموماً، وعن تمثيلها أمام الهيئة التي انبثق منها ومجلس الأمن والجمعية العامة. ويؤدي رئيس المحكمة مهام ذات صفة تمثيلية تجاه رؤساء البعثات وسفارات الدول الأعضاء والأمين العام.

٣٠ - وعملاً بالقاعدة ١٩ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتولى رئيس المحكمة أيضاً تنسيق عمل دوائرها والإشراف على أنشطة قلمها، ويمارس جميع المهام الأخرى الموكولة إليه بموجب النظام الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وتنقسم هذه المهام إلى ثلاث فئات هي التالية:

(أ) المهام القضائية: عملاً بالفقرة ٢ من المادة ١٤ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والفقرة ٢ من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، رئيس المحكمة هو القاضي الذي يرأس دائرة الاستئناف في كلتا المحكمتين. وهو مسؤول عن إبلاغ مجلس الأمن بحالات عدم الامتثال للالتزام بموجب النظام الأساسي للمحكمة؛

(ب) المهام الداخلية: عملاً بالقاعدة ٢٣ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتولى رئيس المحكمة رئاسة مجلس التنسيق المسؤول عن كفالة تنسيق أنشطة أجهزتها الثلاثة؛

(ج) المهام شبه القضائية: عملاً بالقاعدة ٢٣، يتولى رئيس المحكمة رئاسة هيئة مكتبها والمسؤولية عن استعراض جميع المسائل الرئيسية التي تنشأ عن ممارسة المحكمة لوظيفتها. وعملاً بالقاعدة ١٩ (ألف)، يتولى الرئيس أيضاً رئاسة الاجتماعات العامة للمحكمة التي يقوم القضاة خلالها باعتماد أو تعديل مواد تلك القواعد، والبت في المسائل المتعلقة بسير العمل الداخلي في الدوائر وفي المحكمة.

٣١ - وفي أعقاب شروع فرع الآلية في لاهاي في عملياته في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تولى رئيس الآلية عدداً من المهام المتبقية التي يضطلع بها حالياً رئيس المحكمة، من قبيل الإشراف على إنفاذ الأحكام التي تصدر عن المحكمة؛ وقرارات العفو أو تخفيف العقوبة؛ وانتداب قضاة لأداء أعمال قضائية تنتقل إلى الآلية.

٣٢ - وتتمثل إحدى المسائل ذات الأهمية الأساسية لمكتب رئيس المحكمة، لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، في مواصلة الدفع قدماً باستراتيجية الإنجاز التي بدأها المحكمة وأيدها مجلس الأمن.

## النواتج

٣٣ - خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ستُنجز النواتج التالية:

(أ) أنشطة قاعات المحكمة: المشول الأولي للمتهمين أمام المحكمة، واجتماعات استعراض حالات القضايا، واجتماعات مرحلة ما قبل المحاكمة في قضايا انتهاك حرمة المحكمة أو شهادة الزور التي تأكدت فيها لوائح الاتهام قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ والتي تظل قيد النظر لما بعد فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والمحاكمات والطعون وإصدار الأحكام في هذه القضايا؛

(ب) القرارات المتصلة بجملة أمور منها مراجعة واعتماد لوائح الاتهام في قضايا انتهاك حرمة المحكمة، وإصدار أوامر إلقاء القبض والأوامر الأخرى، والالتماسات المقدمة في مرحلة ما قبل المحاكمة، وأثناء المحاكمات ودعاوى الاستئناف، وطلبات الحصول على أدلة إضافية، والطعون العارضة؛

- (ج) إصدار أحكام بشأن موضوع الدعوى فيما يتصل بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف (أنشطة الاستئناف هي في كلتا المحكمتين)؛
- (د) إصدار أحكام بشأن قضايا انتهاك حرمة المحكمة؛
- (هـ) مراجعة القواعد الإجرائية والتوجيهات الإجرائية وقواعد الاحتجاز، وتقديم مقترحات إلى مجلس الأمن بشأن إدخال تعديلات على النظام الأساسي للمحكمة؛
- (و) مراجعة قرارات رئيس قلم المحكمة؛
- (ز) موافاة مجلس الأمن بتقارير رئيس المحكمة عن عدم امتثال الدول لأوامر المحكمة، بناء على طلب من دائرة ابتدائية أو من المدعي العام؛
- (ح) تقديم التقرير السنوي إلى الجمعية العامة والتقرير نصف السنوي إلى مجلس الأمن؛
- (ط) إصدار نشرات صحفية عن المسائل ذات الأهمية بالنسبة للمحكمة ككل؛
- (ي) تنظيم المناسبات الخاصة: استضافة كبار الشخصيات الزائرة، على مستوى السفراء أو وزراء الخارجية أو رؤساء الدول عادةً؛ وإقامة اتصالات رفيعة المستوى مع حكومات الدول الأعضاء والمحافظة عليها بغرض تيسير سبل التعاون مع المحكمة وتحسينه؛
- (ك) المشاركة في تبادل المعلومات مع القضاة في المنطقة، بما في ذلك في أنشطة التبادل فيما بين الأقران والدعوة والأنشطة المتعلقة بتراث المحكمة، ومساعدة المحاكم الإقليمية في محاكمة المدعى ارتكابهم جرائم حرب؛
- (ل) العلاقات مع المنظمات غير الحكومية؛
- (م) المشاركة في الأنشطة التي تجري في إطار منظومة الأمم المتحدة: البيان السنوي الذي يذلي به رئيس المحكمة أمام الجمعية العامة، والمشاركة في الاجتماعات المتعلقة بدور المحكمة داخل منظومة الأمم المتحدة، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية، والمشاركة في المناقشات المتعلقة بكيانات قضائية دولية أخرى.

الجدول ٦  
الاحتياجات من الموارد

الوظائف	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الفئة
	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٥-٢٠١٤ (قبل إعادة التكاليف)	
	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤	
الميزانية المقررة			
غير الوظائف	-	١٠ ٥٢٣,٩	١٢ ٠٧,٥
المجموع	-	١٠ ٥٢٣,٩	١٢ ٠٧,٥

٣٤ - يشمل الاعتماد البالغ ١٠ ٥٢٣ ٩٠٠ دولار، والذي يعكس انخفاضاً صافياً قدره ١ ٤٨٣ ٦٠٠ دولار مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، الاحتياجات التالية من غير الوظائف: (أ) ١٠ ٣٤٧ ٢٠٠ دولار لدفع أتعاب ثمانية قضاة دائمين في الدوائر الابتدائية وخمسة قضاة استئناف دائمين وثلاثة قضاة مخصصين على أساس ٣٦١ شهر عمل؛ (ب) ٢٧ ٠٠٠ دولار للاستعانة بخدمات الخبراء الاستشاريين من أجل توفير الخبرات غير المتاحة في المحكمة بغرض القيام سنوياً بإعداد ثلاثة آراء قانونية متخصصة؛ (ج) ١٤٩ ٧٠٠ دولار لتغطية تكاليف سفر رئيس ونائب رئيس المحكمة إلى المقر في نيويورك وإلى أوروبا الوسطى والغربية، وسفر ١٦ قاضياً لحضور حلقة دراسية مشتركة للقضاة (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة/المحكمة الجنائية الدولية لرواندا)، وسفر القضاة إلى الميدان لمعاينة مسارح الجرائم.

٣٥ - ويعود النقصان الصافي البالغ ١ ٤٨٣ ٦٠٠ دولار في المقام الأول إلى مغادرة القضاة الدائمين والقضاة المخصصين المحكمة تدريجياً بعد إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وانخفاض الاحتياجات في إطار الخبراء الاستشاريين والسفر، تقابله جزئياً زيادة في ما يلي: (أ) التكاليف العامة نظراً إلى زيادة تكاليف انتهاء خدمة القضاة مع مغادرتهم المحكمة؛ (ب) المعاشات التقاعدية للقضاة السابقين نظراً إلى زيادة عدد القضاة المتقاعدين ودفع مبالغ إجمالية للقضاة المخصصين أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٨/٦٥.

باء - مكتب المدعي العام

٣٦ - مكتب المدعي العام مكلف بالتحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

ومقاضاتهم. ويتمثل دور المدعي العام ومسؤولياته في التحقيق في الجرائم المبينة في المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة مرتكبيها. ويتولى المدعي العام المسؤولية عن جمع الأدلة على ثبوت ارتكابهم تلك الجرائم، وتوجيه الاتهامات إليهم وعرض الأدلة ضدهم أمام دوائر المحكمة.

٣٧ - وكانت فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ فترة نشاط كثيف في مكتب المدعي العام، إذ اتسمت بتواصل الالتزام بإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف بشكل فعال تحقيقاً لأهداف استراتيجية الإنجاز. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لَبَّى المكتب متطلبات المرحلة الأولى من استراتيجية الإنجاز بإصداره لوائح الاتهام النهائية.

٣٨ - ولتنفيذ استراتيجية الإنجاز التي تتبناها المحكمة، انصبَّ تركيز مكتب المدعي العام على إحالة القضايا التي يُتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى يوغوسلافيا السابقة. ووسَّع المكتب نطاق إحالة قضايا المتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا عملاً بالقاعدة ١١ مكرراً وملفات/سجلات التحقيق إلى الهيئات القضائية الوطنية. أما الآن فقد أُحيلت جميع القضايا المتصلة بالقاعدة ١١ مكرراً إلى دول المنطقة واكتمل إنجازها. وأحيلت جميع الملفات/السجلات إلى المنطقة ولن تتم إحالة أي ملفات أخرى. غير أن تقديم المساعدة إلى المدعين العامين لا يزال متواصلاً في المنطقة فيما يتعلق بعمليات التحقيق والمحكمة المرتبطة بهذه الملفات/السجلات. وتوجد الآن ١٤ قضية من الفئة الثانية لم يبت فيها بعد، تشمل ما مجموعه ٣٨ مشتبهاً فيهم.

٣٩ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، اتخذ مكتب المدعي العام تدابير ترمي إلى التعجيل بإنجاز أعماله وزيادة الكفاءة. وبغية تحسين الكفاءة القضائية والتعجيل بإجراء المحاكمات، قام المكتب بدمج لوائح الاتهام، حيثما أمكن، وإجراء محاكمات تضم أكثر من ثلاثة متهمين. وقد أُنجزت الآن جميع المحاكمات المتعلقة بمتهمين متعددين وأدى دمج هذه القضايا البالغة الأهمية إلى تقليص إجمالي كبير في مدة المحاكمات.

٤٠ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وفي سياق استراتيجية الإنجاز التي تتبعها المحكمة، سينصب تركيز مكتب المدعي العام فيما يبدله من أنشطة على الأولويَّتين الهامتين التاليتين:

(أ) إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف:

١' خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيعمل مكتب المدعي العام بكامل طاقته على إنجاز محاكمتين من المحاكمات الثلاث المتبقية: وهما محاكمة

رادوفان كارادجيتش ومحكمة غوران هادجيتش. أما محكمة راتكو ملاديتش فمن المتوقع أن تُنجز في منتصف عام ٢٠١٦. وستواصل دعاوى الاستئناف خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. واستنادا إلى التجارب السابقة، من المتوقع أن يُستأنف كل حكم ابتدائي. ومن المتوقع أن يصل عدد دعاوى الاستئناف خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى خمس دعاوى، تشمل في المجموع ١٦ شخصا موزعين على النحو التالي: بوبوفيتش وآخرون (٥ أشخاص مدانين)؛ ستانيسيتش وزوبليانين (شخصان مُدانان)؛ توليمير (شخص واحد مُدان)؛ ستانيسيتش وسيماتوفيتش (شخصان بُرئت ساحتهم - استئناف مقدم من الادعاء العام)؛ برليتش وآخرون (٦ أشخاص مدانين)؛

‘٢’ حفاظا على وتيرة عمل الدوائر والتقيد بجدولها الزمنية وتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز، يُقترح أن يتوافر لمكتب المدعي العام مستوى كاف من الموارد. ودعما للمحاكمات الثلاث الجارية ودعاوى الاستئناف، سيكون المكتب بحاجة إلى الإبقاء على عدد كاف من محامي المحاكمات/دعاوى الاستئناف تساعدهم قدرة أساسية لإجراء التحقيقات (تشمل باحثين ومحللين وموظفين لدعم المحاكمات) تكون متفرغة لإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف. وتراعي التقديرات الخاصة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، استنادا إلى توقعات الجدول الزمني للمحكمة، انخفاض عبء العمل المرتبط بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف؛

‘٣’ على نحو ما حدث في فترة السنتين السابقة، ستُخصص الموارد المتعلقة بمكتب المدعي العام وفقا لخطة عمل تحدد الاحتياجات اللازمة لجميع القضايا التي سيُنظر فيها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ويتوخى في الخطة تخصيص موارد كافية لجميع القضايا، تشمل المحامين والمحققين والمحللين والباحثين وموظفي دعم المحاكمات. وتيسيرا لهذا الاستعراض، قُسمت القضايا بحسب مستوى تعقيدها؛

‘٤’ تمشيا مع استراتيجية الإنجاز للمحكمة، سيواصل مكتب المدعي العام اتخاذ تدابير تهدف إلى تقليص فترات المحاكمات ودعاوى الاستئناف وتحسين الكفاءة القضائية. وسيصر مكتب المدعي العام كذلك على اتخاذ تدابير ترمي إلى زيادة الكفاءة القضائية، مراعيًا نزاهة العملية القضائية. وسيصر

المكتب على تقديم مقترحات إلى لجنة قواعد المحكمة التي يرأسها القضاة، والتي تتولى صياغة مقترحات تُقدّم إلى الاجتماع العام للقضاة الذي يمكنه تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة؛

‘٥’ سعياً إلى تحسين كفاءة إجراءات المحاكمات ودعاوى الاستئناف ودعمها على نحو فعال، خضع مكتب المدعي العام لإعادة هيكلة وأدخلت عليه تعديلات تنظيمية. ويتمثل أحد هذه التغييرات في أن المحققين والمحللين والباحثين وغيرهم من موظفي الدعم فيما يتعلق بالمحاكمات أصبحوا يعملون مباشرة في قضايا محددة، تحت قيادة محامي ادعاء أول. وأُلغيت وظيفة رئيس هيئة الادعاء وأنشئ هيكل أكثر تبسيطاً يعكس التركيز المنصب على الجانب المتعلق بالادعاء من عمل المكتب. غير أن موظفي التحقيقات لا يزال لهم دور وسيكونون رهن الإشارة لمساعدة الموظفين القانونيين العاملين في كل قضية، بما في ذلك دعاوى الاستئناف. وأدت هذه الإجراءات إلى تحسين الكفاءات الداخلية وتعزيز نواتج عمل المكتب؛

‘٦’ شملت عملية إعادة تنظيم مكتب المدعي العام وضع فريق الانتقال ووحدة الطلبات وعمليات المكاتب الميدانية تحت إشراف المكتب المباشر للمدعي العام. وأدى هذا الإجراء إلى تحسين التنسيق في مسائل التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة، التي تشمل إحالة القضايا وتقديم المساعدة إلى تلك الدول، إلى جهود بناء القدرات.

## (ب) تراث المحكمة

مع اقتراب موعد الإنجاز، سيولي مكتب المدعي العام اهتماماً خاصاً لتراث أعمال المحكمة. وسيتمّ حفظ بعض نواتج وأدوات أعمال المكتب. وسيؤدي المكتب المباشر للمدعي العام دوراً محورياً في المسائل المتعلقة بالتراث، وذلك بالتنسيق مع قلم المحكمة ودوائرها. ويشارك مكتب المدعي العام حالياً بجمّة في الأفرقة العاملة فيما يتعلق بالمحفوظات وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وسيستمر هذا النشاط خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

## الجدول ٧

## أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

**هدف المنظمة:** مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، في المواعيد المقررة وعلى نحو عادل، وضمان الوفاء بمتطلبات مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الإنجاز، وتمكين مكتب المدعي العام من إحالة القضايا الجنائية ضد المتهمين الى المحاكم الوطنية ليوغوسلافيا السابقة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) عدد المحاكمات الابتدائية التي أُجريت خلال فترة السنتين مقاييس الأداء الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٤ محاكمات تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦ محاكمات المستهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: محكمتان	(أ) الإدارة والتنفيذ الفعالان لاستراتيجية الإنجاز
(ب) عدد طلبات الحصول على المساعدة الواردة من الهيئات القضائية الوطنية والتي عولجت ورُدَّ عليها مقاييس الأداء الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٥٦٢ طلباً تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤٨٠ طلباً المستهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥٠ طلباً	(ب) تقديم المساعدة الفعالة للهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة
(ج) '١' عدد المحاكمات الجارية مقاييس الأداء الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١١ محاكمة تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ محاكمات المستهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣ محاكمات	(ج) الكفاءة في استخدام موارد دعم المحاكمات ودعوى الاستئناف
'٢' عدد المتهمين في قضايا الاستئناف على أساس موضوع الدعوى والتي أُجريت خلال فترة السنتين	

## مقاييس الأداء

الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٦ متهمين

تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١١ متهما

المستهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ متهمين

## العوامل الخارجية

٤١ - يُنتظر أن يحقق مكتب المدعي العام هدفه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي: (أ) وجود أجهزة قضائية تعمل بشكل طبيعي في دول يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك دائرة جرائم الحرب. محكمة البوسنة والهرسك، للتمكين من إحالة القضايا إلى المحاكم المحلية لتنظر فيها؛ (ب) عدم التأخر في الإجراءات القضائية لأسباب خارجة عن إرادة المحكمة، من قبيل مرض المتهمين، أو الكشف غير المتوقع عن المواد، أو طلبات استبدال محامي الدفاع، أو طلبات إعادة النظر في قضايا صدرت بشأنها أحكام سابقة، أو الطلبات الأخرى المتعلقة بسير الإجراءات وبإمكانية إحضار الشهود لتأكيد البيانات والإدلاء بشهاداتهم.

## النواتج

٤٢ - سيجري خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إنجاز النواتج التالية:

(أ) نواتج الادعاء: أقوال الشهود، وشهادات الخبراء، ومحاضر استجواب الشهود، والجداول الزمنية لإحضار الشهود وتدابير حمايتهم؛ ومحاضر التحقيقات التي تُجرى في الموقع؛ والتقارير عن الهياكل والوقائع العسكرية والمدنية السياسية، وعن المهام؛ وجمع الأدلة؛ والتقارير الناتجة عن عمليات البحث الحاسوبي لجمع الأدلة ذات الصلة بوثائق تتعلق بالدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف، والتقارير الناتجة عن عمليات البحث الحاسوبي لأغراض الكشف عن البيانات بموجب قواعد مختلفة؛ وتقارير البيانات الديمغرافية والخرائط الديمغرافية؛ والرد على ما تقدمه المحاكم الوطنية من طلبات الإدلاء بالأدلة وغيرها من المواد؛ وإنجاز ترجمات تحريرية غير رسمية وموجزات باللغة الإنكليزية للوثائق المحررة باللغات البوسنية أو الكرواتية أو الصربية؛ واستخراج الجثث في نطاق عمليات محدودة؛

(ب) نواتج تتصل بالمحاكمات: إيداع الوثائق المتعلقة بالمتابعة القضائية في الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف، بما في ذلك لوائح الاتهام المعدلة، وتقديم الالتماسات، والرد

على التماسات الدفاع، ومحاضر أقوال الشهود، والمذكرات الختامية، ومذكرات التماس الحكم، والطعون بالاستئناف من حيث الموضوع، والطعون العارضة، واتفاقات التفاوض على تخفيف العقوبة، والطلبات المتنوعة المتعلقة باستصدار أوامر من القضاة أو من الدوائر الابتدائية، بما في ذلك طلبات المثول، وأوامر التفتيش، واحتجاز المشتبه فيهم، وإحالة أوامر الاعتقال؛ والأدلة المادية والمستندية المعروضة على المحاكم؛ والدورات التدريبية التي تشمل الدورات التعريفية، والمسائل القانونية وتقنيات الترافع؛ والفتاوى في مسائل القانون الدولي؛

(ج) نواتج إدارة المعلومات: فهارس المواد الاستدلالية ومصادر المعلومات، بما في ذلك أقوال الشهود، وأشرطة الفيديو، والأشرطة الصوتية، والمواد الاستخباراتية المقدمة عملاً بالقاعدة ٧٠، والمواد الصحافية وغيرها من المواد ذات الصلة المتاحة لعامة الجمهور؛ وحفظ المواد المودعة وفقاً لإجراءات المسؤولية عن الحفظ ومراقبتها وتخزينها، بما في ذلك تقييدها من الملوّثات والمحافظة عليها؛ ونظم البرمجيات والتعديلات المدخلة على النظم الحاسوبية، وتطبيقات قواعد البيانات الخاصة بمكتب المدعي العام، بما في ذلك النظام الإلكتروني للإفصاح عن البيانات، ومجموعات برمجيات CaseMap و Sanction و e-Court؛ وتنظيم دورات تدريبية لجميع الموظفين؛

(د) توفير الدعم في أعقاب إحالة القضايا إلى دول يوغوسلافيا السابقة: تقديم الدعم للمسؤولين المحليين فيما يتعلق بإحالة ملفات التحقيق، ومراجعة التماسات وإعداد الردود عليها؛ وتبادل المعلومات مع سلطات الادعاء المحلية، وتبادل الدراية الفنية والتدريب؛

(هـ) مسائل التراث: العمل، بالتنسيق مع قلم المحكمة ودوائرها، على إعداد الملفات والبيانات الإلكترونية التي ينبغي حفظها والتي تشكل جزءاً من تراث المحكمة؛

(و) نواتج الإدارة: الورقات والتوجيهات في مجال السياسات، والمبادئ التوجيهية المتصلة بالممارسة القانونية، والتقارير السنوية، واقتراحات التمويل، وإعداد الميزانية، والتقارير عن أنشطة الدول المتعلقة بالتعاون؛ والنشرات الصحافية، والخطب، والبيانات، وجلسات الإحاطة الإعلامية.

الجدول ٨  
الاحتياجات من الموارد

الوظائف	الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة				الفئة
	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٣-٢٠١٢	
	الميزانية المقررة				
٨٢	١١٧	٢٣ ٠٢٥,٨	٢٨ ٣٥١,٧	الموارد المتصلة بالوظائف	
-	-	١٠ ٢١٣,٣	٢١ ٩١١,٢	الموارد غير المتصلة بالوظائف	
-	-	٥ ٢٥٧,٦	٩ ٢٥١,٠	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	
٨٢	١١٧	٣٨ ٤٩٦,٧	٥٩ ٥١٣,٩	المجموع الفرعي	
-	-	٤١٨,٢	٧٣٩,٠	الموارد الخارجة عن الميزانية	
٨٢	١١٧	٣٨ ٩١٤,٩	٦٠ ٢٥٢,٩	المجموع	

الجدول ٩  
الاحتياجات من الوظائف المؤقتة

المجموع		الموارد الخارجة عن الميزانية		التخفيض المقترح		٢٠١٣	الفئة
٢٠١٥	٢٠١٤	-٢٠١٤ ٢٠١٥	-٢٠١٢ ٢٠١٣	١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥	١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤		
							الفئة الفنية وما فوقها
١	١	-	-	-	-	١	وكيل أمين عام
-	-	-	-	-	(١)	١	مد-٢
-	١	-	-	(١)	-	١	مد-١
٧	٨	-	-	(١)	-	٨	ف-٥
٣٧	٥٥	-	-	(١٨)	(٢)	٥٧	ف-٣/٤
٦	١٢	-	-	(٦)	(٢)	١٤	ف-١/٢
٥١	٧٧	-	-	(٢٦)	(٥)	٨٢	المجموع الفرعي
							فئة الخدمات العامة
٣١	٣٤	-	-	(٣)	(١)	٣٥	الرتب الأخرى
٣١	٣٥٤	-	-	(٣)	(١)	٣٥	المجموع الفرعي
٨٢	١١١	-	-	(٢٩)	(٦)	١١٧	المجموع

## الجدول ١٠

مناصب المساعدة المؤقتة العامة المستعاض بها عن الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة السنتين  
٢٠١٠-٢٠١١ والمستبقاة في الفترتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥

الفئة	٢٠١٣ الأول/ديسمبر - ٢٠١٤ كانون الثاني/يناير	٢٠١٤ ديسمبر - ٢٠١٤ كانون الأول/يناير	٢٠١٥ كانون الثاني/يناير - ٢٠١٥ حزيران/يونيه	٢٠١٥ تموز/يوليه - ٢٠١٥ أيلول/سبتمبر	٢٠١٥ أب/أغسطس - ٢٠١٥ الأول/أكتوبر	٢٠١٥ تشرين الأول/ديسمبر
الفئة الفنية وما فوقها						
ف-٥	٢	٢	٢	٢	٢	٥
ف-٤/٣	١٤	٨	٥	١	١	٢٥
ف-٢/١	١	١	١	١	١	٣
المجموع الفرعي	١٧	١١	٨	٣	٣	٣٣
فئة الخدمات العامة						
الرتب الأخرى	٢٣	٢٣	١٤	١٤	١٤	٢٤
المجموع الفرعي	٢٣	٢٣	١٤	١٤	١٤	٢٤
المجموع	٤٠	٣٤	٢٢	١٧	١٧	٥٧

## الجدول ١١

مناصب المساعدة المؤقتة العامة المستعاض بها عن الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة السنتين  
٢٠١٤-٢٠١٥

الفئة	٢٠١٣ كانون الأول/ديسمبر - ٢٠١٤ كانون الثاني/يناير	٢٠١٤ ديسمبر - ٢٠١٤ كانون الأول/يناير	٢٠١٥ كانون الثاني/يناير - ٢٠١٥ حزيران/يونيه	٢٠١٥ تموز/يوليه - ٢٠١٥ أيلول/سبتمبر	٢٠١٥ أب/أغسطس - ٢٠١٥ الأول/أكتوبر	٢٠١٥ تشرين الأول/ديسمبر
الفئة الفنية وما فوقها						
مد-١	٠	٠	١	١	١	٠
ف-٥	٠	٠	١	١	١	٠
ف-٤/٣	٠	٠	١٨	١٦	١	٠
ف-٢/١	٢	٠	٤	٤	٠	٠
المجموع الفرعي	٢	٠	٢٤	٢٢	١	٠
فئة الخدمات العامة						
الرتب الأخرى	٠	٠	٣	١	٠	٠
المجموع الفرعي	٠	٠	٣	١	٠	٠
المجموع	٢	٠	٢٧	٢٣	١	٠

٤٣ - ستغطي الموارد المدرجة تحت بند الوظائف البالغة ٢٣ ٠٢٥ ٨٠٠ دولار وتحت بند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين البالغة ٦٠٠ ٢٥٧ ٥ دولار، على التوالي، تكاليف الإبقاء، خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، على ١١١ وظيفة مؤقتة لازمة في عام ٢٠١٤ و ٨٢ وظيفة مؤقتة لازمة في عام ٢٠١٥. ويعزى النقصان تحت بند الوظائف (٩٠٠ ٣٢٥ ٥ دولار) وبند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٤٠٠ ٩٩٣ ٣ دولار) إلى إلغاء ٣٥ وظيفةً خلال فترة السنتين (٦ وظائف في عام ٢٠١٤ و ٢٩ وظيفةً في عام ٢٠١٥).

٤٤ - وستغطي الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغة ١٠ ٢١٣ ٣٠٠ دولار، والتي تعكس نقصاناً قدره ٩٠٠ ٦٩٧ ١١ دولار، تكاليف المساعدة المؤقتة العامة، بما في ذلك تقديم الدعم في وقت ذروة المحاكمات الابتدائية والدعاوى المستأنفة، ومشروع ترجمة الوثائق والفهرسة، والعمل الإضافي، واستقدام الشهود الخبراء والخبراء الاستشاريين لمساعدة أفرقة المحاكمات الابتدائية والاستئنافية خلال سير الدعاوى، وسفر المحققين والمدعين العامين، والخدمات التعاقدية لغرض إتاحة التدريب المستمر لموظفي مكتب المدعي العام.

٤٥ - ويشمل الاعتماد تحت إطار المساعدة المؤقتة العامة أيضاً إتاحة الاحتياجات اللازمة لتغطية مهام الوظائف الملغاة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والوظائف الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ التي ما زالت هناك حاجة إليها خلال جزء من فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويُقترح تخفيض هذه الاحتياجات تدريجياً خلال فترة السنتين تلك، وذلك على النحو المبين في الجدولين ١٠ و ١١ أعلاه.

٤٦ - ويعكس النقصان البالغ ٩٠٠ ٦٩٧ ١١ دولار تحت بند الاحتياجات غير المتصلة بالموظفين انخفاضاً في الاحتياجات تحت بنود تكاليف الموظفين الأخرى (٦٠٠ ٢٣٦ ١١ دولار)، والاستشاريين والخبراء (٥٠٠ ٢٠٩ ٥٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (٢١٣ ٠٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٨٠٠ ٣٨ ٨٠٠ دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى نقصان في أنشطة المحاكمات خلال فترة السنتين.

## جيم - قلم المحكمة

٤٧ - يتولى قلم المحكمة المسؤولية عن إدارة الشؤون القضائية للمحكمة. وهو مؤلف من ثلاث وحدات تنظيمية رئيسية، هي مكتب المسجل، وشعبة خدمات الدعم القضائي وشعبة الشؤون الإدارية. ولأغراض الميزانية، أُدرج مكتب الرئيس ومراجعو الحسابات المقيمون تحت بند قلم المحكمة.

٤٨ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيركز قلم المحكمة على خمسة أنشطة رئيسية هي:

(أ) تقديم دعم مستمر للمحاكمات الابتدائية والدعوى المستأنفة من أجل إنجاز ولاية المحكمة بأسرع وقت ممكن، وذلك تزامناً مع مواصلة تنفيذ خطة الإنجاز الخاصة بالمحكمة؛

(ب) تقديم دعم مستمر لتشغيل فرع لاهاي من الآلية؛

(ج) تقديم دعم مستمر للنظم القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة بنقل الدراية وبناء القدرات وتنفيذ مشاريع التراث القضائي للمحكمة؛

(د) تقديم دعم مستمر ومركز لاسرراتيجية الاتصالات وبرنامج التوعية الخاصين بالمحكمة، وذلك سعياً لكفالة التعريف بأنشطتها وإنجازاتها وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية في يوغوسلافيا السابقة وخارجها؛

(هـ) تقديم الدعم للسياسات والممارسات الإدارية المتعلقة باستبقاء الموظفين، بما في ذلك وضع السياسات المناسبة للتحويل الوظيفي، وتدريبهم وتطوير قدراتهم، وضمان أن تجري عملية تخفيض عددهم بطريقة عادلة وشفافة، أدائها عملية الاستعراض المقارن وأساسها الجدول الزمني للمحاكمات الابتدائية والقضايا المستأنفة.

٤٩ - وخلال معظم عام ٢٠١٤، سيدعم قلم المحكمة إجراء المحاكمات الابتدائية في القضايا الثلاث الأحدث عهداً، اثنتان منها تتعلقان بقضيتين شديدي التعقيد لمتهميين بارزين (كارادجيتش وملاديتش). وبالإضافة إلى ذلك، تتعلق قضية كارادجيتش بمتهم يمثل نفسه. وقد أثبتت التجربة أن المحاكمات الابتدائية التي يمثل فيها المتهمون أنفسهم تتطلب جهوداً بالغة الشدة من حيث عبء العمل الملقى على عاتق شعبة خدمات الدعم القضائي، لأن تلك القضايا تستدعي تخصيص موارد وأوقات إضافية لضمان أن توفر للمتهمين الذين يمثلون أنفسهم ما يكفي من المرافق والوثائق للقيام بمهام الدفاع عن أنفسهم. وعلاوة على ذلك، يترتب على المحاكمات الابتدائية التي يمثل فيها المتهمون أنفسهم عادةً عدد أكبر من الالتماسات، ومن الطعون العارضة، كما تتخللها اعتراضات قضائية أكثر من القضايا العادية، وهذه أمور تزيد بدورها عبء العمل الملقى على عاتق قلم المحكمة.

٥٠ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، سيصبح موضوع تركيز المحكمة هو إجراءات الاستئناف، فيما ستواصل المحكمة في الوقت ذاته تقديم الدعم للمحاكمات الابتدائية الثلاث المتبقية. ويُتوخى أن تتواصل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إجراءات الاستئناف في خمس قضايا

(هي قضايا بوبوفيتش وآخرون، وبرليتش وآخرون، وتوليمير، وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وستانيشيتش وزوبليانين). ومن هذه القضايا الخمس، تتعلق واحدة بمتهم يمثل نفسه (توليمير). وعلاوة على الصعوبات المتصلة بمثل هذه القضايا على النحو المبين أعلاه، فالمتهم في هذه القضية لا يفهم أي لغة من لغتي عمل المحكمة. ويترتب عن هذا الأمر تأثير مهم على الموارد من حيث القدرات المتعلقة بالترجمة لأن جميع الوثائق المتعلقة بالقضايا تحتاج إلى أن تترجم إلى لغة يفهمها المتهمون، وهو ما يؤثر بدوره على الوقت الذي يستلزمه إكمال البت في هذه القضايا.

٥١ - وفي فترة السنتين المقبلة، سيواصل قلم المحكمة تخصيص قدرته أساساً لدعم أنشطة المحاكمات الابتدائية والدعاوى المستأنفة وضمان الكفاءة في سير إجراءات المحاكمات. وتزداد أهمية الحاجة إلى إجراءات تتسم بالكفاءة في ظل عوامل خارجة عن سيطرة المحكمة، قد تؤثر في سرعة إنجاز المحاكمات الابتدائية والدعاوى المستأنفة. فعلى سبيل المثال، قد يكون لأوجه التأخر في الإجراءات الناجمة عن الكشف غير المتوقع عن المواد، وطلبات استبدال محامي الدفاع، ومرض المتهمين أو محاميهم، وتوافر الشهود للإدلاء بشهادتهم وتعاون الدول تأثير محتمل على إكمال البت في الدعاوى الابتدائية أو دعاوى الاستئناف في وقتها المحدد. وسيواصل قلم المحكمة، في حدود صلاحياته، دعم تنفيذ التدابير الرامية إلى تقصير مدة المحاكمات الابتدائية والدعاوى المستأنفة وتحسين كفاءتها.

٥٢ - وسيترتب على نقص أنشطة المحاكمات الابتدائية خلال فترة السنتين المقبلة خفض مهم في عدد الوظائف، وهو ما سيقتضي بدوره مواصلة تحليل وتنفيذ أوجه التأخر الناتجة عن دمج المهام أو القدرات التشغيلية لكفالة إحراز الحد الأقصى من التقدم نحو إنجاز أعمال المحكمة. وابتداءً من مستهل عام ٢٠١٤، ستخضع مختلف أقسام الدوائر القضائية في قلم المحكمة لقدر مهم من إعادة الهيكلة حيث سيُدمج في قسم واحد كل من مكتب المعونة القانونية ومسائل الدفاع، وقسم الضحايا والشهود ومهام عمليات المحكمة في قسم خدمات إدارة المحكمة وخدمات الدعم. والغرض الرئيسي المتوخى هو تحقيق الاستخدام الأقصى للموارد المخفّضة مع الإبقاء على ما يكفي من مستويات الدعم بحيث يُكفل إنجاز أعمال المحكمة بشكل سلس. وستنفذ عمليات دمج مماثلة في شعبة الشؤون الإدارية.

٥٣ - وخلال فترة السنتين المقبلة، سيواصل قلم المحكمة بذل كل جهد ممكن لضمان إغلاق المحكمة بشكل فعال وسريع مع احترام حقوق المتهمين في المحاكمة وفق الأصول القانونية. وللدعم هذه العملية، تعمل المحكمة على وضع خطة موحدة للإغلاق تتضمن خريطة طريق موحدة تتضمن المحطات الرئيسية والمخاطر المحتملة المتوقعة كجزء من عملية

الإغلاق. وتتمثل العناصر الرئيسية المحددة في خطة الإغلاق ما يلي: (أ) إعداد المحفوظات لنقلها إلى الآلية؛ (ب) خفض عدد الموظفين؛ (ج) التصرف في الأصول (بما في ذلك نقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية)؛ (د) استكمال إدارة المرافق والعقود؛ (هـ) استكمال الترتيبات المالية. أما المعالم البارزة خلال فترة السنتين المقبلة فتشمل ما يلي: (أ) الإلغاء التدريجي للوظائف المؤقتة بما يتلاءم مع احتياجات الأنشطة القضائية؛ (ب) نقل السجلات المادية والرقمية المتعلقة بالدعاوى غير المحرّكة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية؛ (ج) إغلاق المبنى الإداري في أواخر عام ٢٠١٥.

٥٤ - ودعماً لتحقيق الهدف الثاني، سيواصل قلم المحكمة الاضطلاع بدور في ضمان دعم مهام آلية تصريف الأعمال المتبقية، التي شهدت البدء الفعلي لعمليات فرع أروشا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ ثم فرع لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وسيعمل كل من الآلية والمحكمة بشكل متزامن في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مما سيتيح لهما تقاسم الموارد، وتبادل تقديم الدعم وتحقيق التعاون المثمر خلال مدة تعايشهما. وسيعمل قلم المحكمة بشكل مشترك مع قلمي المحكمة في الآلية وفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سعياً لكفالة التعاون والتنسيق التامين في المهام والعمليات الخاصة بكل منهما، وذلك على أفضل وجه من الفعالية من حيث التكلفة والفعالية والطابع العملي.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، سيواصل قلم المحكمة الاضطلاع بدور فعال في مساعدة آلية تصريف الأعمال المتبقية على وضع سياساتها وتحديد إجراءاتها وهيكلها، بهدف تيسير العمليات وكفالة نقل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ستخفض المحكمة عدد موظفيها بشكل كبير وستعجل بتقليص مستوى وجودها المؤسسي. وستتطلب إدارة تلك العملية تخطيطاً تنسيقياً مفصلاً، حيث ستقلص أنشطة المحكمة وستزداد، في الوقت نفسه، أنشطة آلية تصريف الأعمال المتبقية، ولا سيما بعد أن أنشئ فرع لاهاي. وسيكفل نقل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة حفظ المعارف المؤسسية للموظفين المغادرين، وبالتالي حفظ المعارف التشغيلية والفنية الهامة والحاسمة بالنسبة لإغلاق المحكمة ومواصلة عمليات الآلية بشكل سلس.

٥٦ - وأما فيما يتعلق بالهدف الثالث، فإن استراتيجية الإنجاز تتوقع أن يتم تعزيز الأجهزة القضائية الوطنية وزيادة عدد المحاكمات التي تجرى محلياً، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من تحقيق ولاية المحكمة، فيما سيواصل قلم المحكمة تقديم الدعم الأساسي لهذه الجهود. وفي فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيواصل قلم المحكمة تقديم دعم أساسي للأجهزة القضائية الوطنية في منطقة يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما من خلال الرد على الطلبات المقدمة من السلطات

الوطنية للحصول على المساعدة المتعلقة بالوثائق وغيرها من مواد الإثبات التي تحوزها المحكمة، وكذلك فيما يتعلق بمواصلة حماية الشهود. وسينكب قلم المحكمة أيضا على نقل الدراية والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات الأخرى في منطقة يوغوسلافيا السابقة، بطرق منها تدريب موظفي التدريب الفنيين المحليين في مجالي القضاء والادعاء العام (”برنامج تدريب المدربين“)، حيث سيعمل مع الشركاء لترجمة مواد المحكمة إلى اللغات المحلية وتحسين إتاحة إمكانية وصول الفنيين القانونيين الوطنيين إلى سجلات المحكمة ومحفوظاتها.

٥٧ - وفي سياق الحفاظ على تراث المحكمة وأنشطتها في مجال التوعية، نظمت المحكمة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، مؤتمرين إقليميين بشأن تراثها، في ساراييفو وزغرب، شارك فيهما ٣٥٠ مشاركا؛ وأكملت مشروع فترة ٢٠١١-٢٠١٢ لتوعية الشباب الذي استفاد منه ٣٥٠٠ من طلاب الثانويات والجامعات في جميع أنحاء المنطقة؛ وبدأت جولة جديدة من مشروع توعية الشباب في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وهو المشروع الذي يُتوخى أن يستفيد منه المزيد من طلاب الثانويات والجامعات؛ وأعدت ونشرت كتاباً يحوي مدونات مؤتمر التراث لعام ٢٠١١ م عنوانه *Global Legacy of the International Tribunal for the Former Yugoslavia* (التراث العالمي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة) (٢٠٠٠ نسخة بالإنكليزية و ٢٠٠٠ نسخة بالبولونية/الكرواتية/الصلبية). وأنتجت المحكمة أيضا فيلماً وثائقياً طويلاً معنوناً *Crimes before the International Tribunal for the Former Yugoslavia: Prijedor* (الجرائم التي نظرت فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: برييدور). وروّجت ووزعت فيلماً وثائقياً معنوناً *Sexual Violence and the Triumph of Justice* (العنف الجنسي وانتصار العدالة). وشوهد ذلك الفيلم الوثائقي في مناسبات مختلفة في يوغوسلافيا السابقة وأكثر من ١٥٠٠ مرة على اليوتوب. وعلاوة على ذلك، وُزعت أكثر من ٢٥٠٠ نسخة من الفيلم الوثائقي في جميع أنحاء العالم. وإضافة إلى ذلك، استقبلت المحكمة أكثر من ٩٠٠٠ زائر دولي في مرافقها في لاهاي (أكثر من ١٥٠ زائراً منهم من يوغوسلافيا السابقة).

٥٨ - وفيما يتعلق بالهدف الرابع، سيواصل قلم المحكمة خلال فترة السنتين المقبلة تنفيذ استراتيجية الاتصالات وبرنامج التوعية الخاصين به لكفالة التوعية بأنشطة المحكمة وإنجازاتها، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية في يوغوسلافيا السابقة وخارجها. وفي هذا الصدد، تتوقع المحكمة أن تنظم سلسلة من المناسبات في لاهاي ويوغوسلافيا السابقة، وذلك بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس المحكمة، تسلط الضوء على إسهامها في تطوير القانون الجنائي الدولي ودورها في تعزيز العدالة والمساءلة في يوغوسلافيا السابقة.

٥٩ - ويشتمل الهدف الرئيسي الخامس على تدابير خاصة لاستبقاء الموظفين، بما في ذلك تدابير ترمي إلى تحقيق التحول الوظيفي وتلبية متطلبات تطوير مهارات الموظفين وتدريبهم. وسيواصل قلم المحكمة تقديم الدعم لهذه المبادرات خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، التي تتضمن تمكين الموظفين من المشاركة في التدريب المتعدد التخصصات، وكذلك مساعدتهم على استكشاف فرص العمل في المستقبل. وعلاوة على ذلك، سيواصل تطبيق عملية الاستعراض المقارن التي نفذها قلم المحكمة في عام ٢٠١٠ على إجراءات خفض عدد الموظفين تمهيداً مع إلغاء الوظائف، وذلك في شراكة مع ممثلي الموظفين. وباستخدام عملية الاستعراض المقارن، يجري تسليم الموظفين وظائف محددة مختارة ليتم تخفيضها. وتُلاءم تواريخ انتهاء عقود الموظفين مع التواريخ المحددة لإلغاء وظائفهم. وسيقوم قلم المحكمة بإعداد عملية الاستعراض المقارن لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بشكل مسبق. وبإنجاز هذه العملية في أقرب وقت ممكن، سيتسنى للموظفين التمتع بأقصى قدر من الاستقرار التعاقدية يمكن أن يسمح به التخطيط المالي الرشيد. ويلتزم قلم المحكمة بكفالة أن يستمر تنفيذ هذه العملية وأن يبلغ عنها بطريقة صريحة وشفافة، وأن تؤخذ في الاعتبار مصالح الموظفين والمنظمة على السواء.

## الجدول ١٢

### أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

**الهدف:** إدارة المحكمة وتوفير الخدمات لها على نحو كفؤ عن طريق إدارة الدعم القضائي والإداري والقانوني المقدم للدوائر، ومكتب المدعي العام، وبدرجة محدودة لهيئة الدفاع، بما يتمشى مع النظام الأساسي للمحكمة، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها، واستراتيجية إنجاز مهمة المحكمة.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) النسبة المئوية للإجراءات التي تُنفذت في موعدها مقاييس الأداء: الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٥ في المائة هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٩٥ في المائة	(أ) تنفيذ الإجراءات الرسمية المتخذة وفقاً لاستراتيجية الإنجاز المتفق عليها، في حينها
(ب) '١' عدد زيارات صفحات الموقع الشبكي للمحكمة مقاييس الأداء: الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٦,٤ مليون تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧,٥ مليون هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦,٠ مليون	(ب) زيادة الوعي العام بأنشطة المحكمة

٢' عدد زُوَّار مباني المحكمة (الزوار الفعليون)	(ج) تحسين نشر المعلومات باللغات البوسنية والكرواتية والصربية (فيما يتعلق بالدعوى المعروضة على المحكمة، والتي تعتبرها المحكمة لغة واحدة)
مقاييس الأداء:	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٧ ٥٠٠	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٨ ٠٠٠	
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٨ ٠٠٠	
(ج) عدد الأيام الفاصلة بين تلقي المواد وتوزيعها	
مقاييس الأداء:	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: لا شيء إلى يومين	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا شيء إلى يومين	
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا شيء إلى يومين	
(د) ١' عدد الاتفاقات ومذكرات التفاهم المتفاوض بشأنها	(د) تلبية احتياجات العملاء من المشورة السلمية والشاملة والمناسبة من حيث التوقيت بشأن المسائل القانونية والمسائل ذات الصلة بالسياسات
والعقود التي أسديت المشورة بشأنها	
مقاييس الأداء:	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١١٠	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠	
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٩٠	
٢' عدد الاتفاقات المؤقتة التي أبرمتها الدول لتنفيذ	
أحكام فردية	
مقاييس الأداء:	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: غير متاح	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: غير متاح	
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٨	
٣' عدد الطلبات القانونية في إجراءات المحاكمات	
الجارية عملاً بالقاعدة ٣٣ (باء)	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٤٠	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٥٥	
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٠٠	
(هـ) عدد القرارات والأحكام الشفوية والكتابية التي تصدر	(هـ) توفير الدعم القانوني الفعال للقضاة
في موعدها	
مقاييس الأداء:	
الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢ ٠٦٣	
تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١ ٤٠٠	
هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٠٠	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(و) عدد القضايا التي يلزم فيها دفع مبلغ تكميلي لضمان إجراء محاكمة عادلة	(و) الامتثال لنظام المحكمة في مجال إتاحة المساعدة القانونية
مقاييس الأداء: الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٣ تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣ هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣	
(ز) مدى رضا العملاء	(ز) خدمات الدعم القضائي الفعالة المقدمة للدوائر ومكتب المدعي العام ومحامي الدفاع
مقاييس الأداء: الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٥ في المائة هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٩٥ في المائة	
(ح) مقدار الرضا الذي يبيده المستفيدون من مختلف الخدمات الإدارية	(ح) استمرار فعالية الخدمات الإدارية المقدمة
مقاييس الأداء: الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٥ في المائة هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٩٥ في المائة	
(ط) الوقت الفاصل بين نهاية الشهر وإصدار التقارير المالية	(ط) الانتهاء من إعداد التقارير المالية الشهرية في الموعد المحدد
مقاييس الأداء: الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٨ أيام عمل تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٨ أيام عمل هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨ أيام عمل	

### العوامل الخارجية

٦٠ - يُنتظر أن يحقق قلم المحكمة هدفه والإنجازات المتوقعة منه على افتراض ما يلي: (أ) أن تتعاون دول يوغوسلافيا السابقة في تقديم المعلومات وغير ذلك من أشكال المساعدة؛ (ب) ألا تكون ثمة تأخيرات في الإجراءات لأسباب خارجة عن سيطرة المحكمة، من قبيل مرض أحد المتهمين، أو الكشف عن مواد بصورة غير متوقعة، أو طلبات استبدال محامي الدفاع، أو طلبات إعادة النظر في القضايا التي عُرضت على المحكمة فعلاً، أو الطلبات الأخرى التي تؤثر في الإجراءات القضائية، أو عدم توافر الشهود للمصادقة على الإفادات والإدلاء بالشهادة؛ (ج) أن يظل عامل دوران موظفي المحكمة ضمن الحدود المقبولة.

## النواتج

٦١ - ستحقق خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ النواتج التالية:

(أ) قسم المجني عليهم والشهود: توفير النقل الآمن للشهود من أماكن إقامتهم إلى لاهاي؛ والاتصال بالدول للحصول على تصاريح الخروج والدخول، ووثائق السفر، واتفاقات المرور الآمن، والتأشيرات من أجل توفير الحماية قبل المحاكمة وبعدها؛ وتوفير خدمات الدعم لنقل الشهود وإيوائهم بشكل مؤقت أو دائم؛ والاتصال بالحكومات المضيضة من أجل توفير الحماية وأماكن الإقامة ووسائل النقل الآمنة للشهود أثناء المحاكمات؛ وتنفيذ سياسات المحكمة فيما يتعلق بدفع المستحقات مثل التعويض عن الخسائر الناجمة عن فقدان مصدر الكسب وبدل الملابس؛

(ب) خدمات محامي الدفاع: تزويد المتهمين والمشتبه بهم والمتهمين بسبل الحصول على المساعدة القانونية؛ واستعراض ادعاءات العوز المقدمة من المشتبه فيهم والمتهمين وتقييم حالتهم المالية؛ وتنفيذ التوجيه المتعلق بتعيين محام للدفاع وممارسات المساعدة القانونية؛

(ج) إدارة شؤون المحكمة: تنفيذ الإجراءات المتصلة بتثبيت لوائح الاتهام أو تعديلها أو سحبها، وبإصدار أوامر الاعتقال، وبمعالجة حالات عدم تنفيذ أحد هذه الأوامر، ويمثل المتهم أمام المحكمة، والاحتجاز رهن التحقيق، والإفراج المؤقت وإجراءات الحصول على الإفادات الخطية؛ وتنظيم وجدولة المحاكمات والجلسات الأخرى، وقضايا إهانة المحكمة، والإجراءات المتعلقة بأصدقاء المحكمة، وحالات استدعاء الشهود والخبراء، وحفظ السجلات القضائية؛ والإجراءات المتعلقة بالقضايا المستأنفة وإجراءات إعادة النظر وحالات العفو وتخفيف الأحكام؛

(د) المكتب المباشر للمسجل لرئيس قلم المحكمة: قيادة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) بشأن إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية؛ والتفاوض بشأن الاتفاقات الدولية المتعلقة بإنفاذ الأحكام ونقل الشهود؛ والاتصال بالبلد المضيف بشأن امتيازات القضاة والموظفين وحصاناتهم؛ والاتصال بالدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، ومقر الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بولاية المحكمة وتمويلها؛ وتيسير طلبات المساعدة من منطقة يوغوسلافيا السابقة؛ وصياغة الورقات والتوجيهات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات من حيث صلتها بالممارسات القانونية؛

(هـ) إدارة مرافق الاحتجاز: توفير مرافق احتجاز آمنة للمحتجزين؛ وتوفير برنامج للاحتجاز رهن التحقيق والرعاية الطبية وفقاً للمعايير الدولية وطبقاً لقواعد الاحتجاز المعتمدة في المحكمة؛ والتفاوض والتعاون مع سلطات الدولة المضيضة لكفالة توفير مرافق

احتجاز للمحكمة تتفق مع معايير الاتفاقات القائمة ولتطلبات المنظمات غير الحكومية المسؤولة عن رصد تلك المرافق؛

(و) الدعم في مجال المؤتمرات واللغات: توفير الترجمة الشفوية لجميع جلسات المحكمة من اللغات الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية وإليها وإلى اللغات الأخرى عند الحاجة وتوفير الترجمة الشفوية المتعاقبة أثناء جلسات استجواب المحني عليهم والشهود؛ وإتاحة الترجمة من الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية وإلى تلك اللغات وإليها لقلم المحكمة ولدوائرها ومكتب المدعي العام والدفاع؛ وتوفير نسخ من المحاضر بالإنكليزية والفرنسية لجميع جلسات المحاكمات التي تنعقد في قاعة المحكمة ولساعات القضاة بكامل هيئتهم؛

(ز) المنشورات: نشر مختلف المواد الإعلامية المتعلقة بأنشطة المحكمة وعملها بصفة عامة؛

(ح) الإصدارات الإلكترونية والسمعية والبصرية: إنتاج عروض متعددة الوسائط للتوزيع عن طريق الموقع الشبكي؛ وتعهد منتديات وسائط الإعلام الاجتماعية؛ وإنتاج عروض عن المحاكمات داخل قاعات المحكمة وبثها (في شكل إلكتروني)؛ والبث الشبكي اللاحق لوقائع جلسات المحكمة باللغات الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية؛

(ط) الكتيبات والنشرات وصحائف الوقائع: إصدار نشرات منتظمة عن أنشطة المحكمة، بما في ذلك بواسطة شبكات وسائط الإعلام الجديدة ووسائط الإعلام الاجتماعية؛

(ي) النشرات الصحفية وجلسات الإحاطة: إصدار نشرات صحفية وتوزيع المعلومات على الصحف المحلية والوطنية والدولية عن أنشطة المحاكمات؛

(ك) خدمات المكتبة: توفير خدمات المكتبة في مجال القانون الدولي والقانون الوطني فيما يتعلق بأعمال المحكمة، وذلك لفائدة القضاة والموظفين ومحامي الدفاع؛ وتوفير خدمات إعلامية إلكترونية لمساعدة الموظفين، وبخاصة الموظفون القانونيون والقضاة، في إجراء البحوث القانونية وتعزيز سبل الحصول على المعلومات البليوغرافية؛

(ل) الدعم الإداري: تجهيز الوثائق المالية؛ وإعداد الميزانية المقترحة وتقارير الأداء السنوية؛ وممارسة الرقابة على الميزانية وإدارة الوظائف فيما يتعلق بالميزانية المقررة وبالموارد الخارجة عن الميزانية؛ وصياغة مشاريع الردود الإدارية على هيئات الرقابة الخارجية والداخلية؛ وفرز طلبات ملء الوظائف الشاغرة؛ وتنفيذ برامج تنمية قدرات الموظفين وتدريبهم؛ واتخاذ ترتيبات السفر وإصدار التذاكر وأذونات الشراء للقضاة والموظفين

والشهود وغيرهم؛ والاضطلاع بإدارة الممتلكات ومراقبة جرد الممتلكات؛ وإنشاء البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتشغيلها وصيانتها؛ وشراء السلع والخدمات والتعاقد بشأنها؛ وتوفير بيئة سليمة وآمنة لجميع كبار الشخصيات والموظفين والزوار.

### الجدول ١٣ الاحتياجات من الموارد

الموظفون	الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الفترة
	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٤-٢٠١٥ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
			الميزانية المقررة
٢٩٧	٤٢٩	٧٠ ٢٢٧,٨	الموارد المتعلقة بالموظفون
—	—	٥٦ ٤٥٥,٠	الموارد غير المتعلقة بالموظفون
—	—	١٥ ٦٣٢,٣	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
<b>٢٩٧</b>	<b>٤٢٩</b>	<b>١٤٢ ٣١٥,١</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
—	—	٦٦١,١	الموارد الخارجة عن الميزانية
<b>٢٩٧</b>	<b>٤٢٩</b>	<b>١٤٢ ٩٧٦,٢</b>	<b>المجموع</b>

### الجدول ١٤ الاحتياجات من الوظائف المؤقتة

المجموع	الموارد الخارجة عن الميزانية		الحفض المقترح		الفترة
	٢٠١٤	٢٠١٥	١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥	١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤	
					الفترة الفنية وما فوقها
١	١	—	—	—	أمين عام مساعد
٣	٣	—	—	—	مد-١
٨	١٠	—	—	(٢)	ف-٥
٧١	١٠٦	—	—	(٣٥)	ف-٤/٣
٢٩	٤١	—	—	(١٢)	ف-٢/١
<b>١١٢</b>	<b>١٦١</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>(٤٩)</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
					فترة الخدمات العامة
١٠	١٠	—	—	—	الرتبة الرئيسية

الفئة	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦		المجموع
	يناير ٢٠١٤	كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	يناير ٢٠١٤	كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	يناير ٢٠١٥	كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	يناير ٢٠١٥	كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	
الرتب الأخرى	١٥٣	(١١)	(٢٤)	—	—	—	١٤٢	١١٨	١١٨
المجموع الفرعي	١٦٣	(١١)	(٢٤)	—	—	—	١٥٢	١٢٨	١٢٨
الفئات الأخرى									
خدمات الأمن	٨٧	(٥)	(٢٥)	—	—	—	٨٢	٥٧	٥٧
المجموع الفرعي	٨٧	(٥)	(٢٥)	—	—	—	٨٢	٥٧	٥٧
المجموع	٤٢٩	(٣٤)	(٩٨)	—	—	—	٣٩٥	٢٩٧	٢٩٧

المختصرات: مد = مدير؛ ف = الفئة الفنية.

## الجدول ١٥

مناصب المساعدة المؤقتة العامة المستعاض بها عن الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، والمستبقاة في الفترتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥

الفئة	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		المجموع الفرعي
	أيار/مايو - كانون الثاني/أيار	كانون الأول/ديسمبر									
الفئة الفنية وما فوقها	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣٦
ف-٥	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
ف-٣/٤	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
ف-١/٢	١٢	١٤	١٢	١٤	١٢	١٤	١٢	١٤	١٢	١٤	١٨
المجموع الفرعي	٢٠	٣٢	٢٠	٣٢	٢٠	٣٢	٢٠	٣٢	٢٠	٣٢	٣٦
فئة الخدمات العامة											
الرتب الأخرى	٢٨	٣٥	٢٨	٣٥	٢٨	٣٥	٢٨	٣٥	٢٨	٣٥	٤٢
المجموع الفرعي	٢٨	٣٥	٢٨	٣٥	٢٨	٣٥	٢٨	٣٥	٢٨	٣٥	٤٢
الفئات الأخرى											
خدمات الأمن	١٣	٢١	١٣	٢١	١٣	٢١	١٣	٢١	١٣	٢١	٢١
المجموع الفرعي	١٣	٢١	١٣	٢١	١٣	٢١	١٣	٢١	١٣	٢١	٢١
المجموع	٤٣	٦١	٤٣	٦١	٤٣	٦١	٤٣	٦١	٤٣	٦١	٩٩

## مناصب المساعدة المؤقتة العامة المستعاض بها عن الوظائف المؤقتة الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

الفترة	٢٠١٣	أبريل ٢٠١٤	ديسمبر ٢٠١٤	كانون الأول/ كانون الثاني - أيار/مايو - كانون الثاني/ كانون الأول	أبريل ٢٠١٥	أيار/مايو - تموز/ آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر	أكتوبر ٢٠١٥	ديسمبر ٢٠١٥	الفترة
الفئة الفنية وما فوقها									
ف-٥	—	—	—	٢	٢	١	—	—	٥-ف
ف-٣/٤	—	٩	—	١٩	١٨	١٦	١	—	٣/٤-ف
ف-١/٢	—	—	—	١١	٨	٣	—	—	١/٢-ف
المجموع الفرعي	—	٩	—	٣٢	٢٨	٢٠	٧	١	المجموع الفرعي
فئة الخدمات العامة									
الرتب الأخرى	—	٥	—	١٠	١٠	١٠	٣	—	الرتب الأخرى
المجموع الفرعي	—	٥	—	١٠	١٠	١٠	٣	—	المجموع الفرعي
الفئات الأخرى									
خدمات الأمن	—	٥	—	٢٢	٢٢	٢٢	٣	—	خدمات الأمن
المجموع الفرعي	—	٥	—	٢٢	٢٢	٢٢	٣	—	المجموع الفرعي
المجموع	—	١٩	—	٦٤	٦٠	٥٢	١٣	٤	المجموع

٦٢ - تغطي الموارد المدرجة تحت بند الوظائف، وبند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، البالغ قدرها ٨٠٠ ٢٢٧ ٧٠ دولار، و ٣٠٠ ٦٣٢ ١٥ دولار، على التوالي، تكاليف استمرار ٣٩٥ وظيفة مؤقتة في عام ٢٠١٤ و ٢٩٧ وظيفة مؤقتة في عام ٢٠١٥ خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعزى الانخفاض تحت بند الوظائف (٧٠٠ ٩٨٥ ١٧ دولار) وبند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٣٠٠ ٩٥٧ ٦ دولار) إلى إلغاء ١٣٢ وظيفة مؤقتة خلال فترة السنتين (٣٤ وظيفة في عام ٢٠١٤ و ٩٨ وظيفة في عام ٢٠١٥).

٦٣ - وتغطي الاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف وقدرها ٤٥٥ ٠٠٠ ٥٦ دولار، بما يعكس انخفاضاً قدره ٩٠٠ ٧١١ ٤٨ دولار، تكاليف المساعدة المؤقتة العامة، بما يشمل الترجمة التحريرية والشفوية، والاستشاريين والخبراء، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، بما في ذلك خدمات محامي الدفاع وخدمات الاحتجاز، ومصروفات التشغيل العامة، والضيافة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات، وتحسين أماكن العمل، والمنح والتبرعات.

٦٤ - ويشمل الاعتماد المرصود للمساعدة المؤقتة العامة أيضاً الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف مهام الوظائف الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والوظائف الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والتي لا تزال مطلوبة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويُقترح تخفيض هذه الاحتياجات تدريجياً خلال فترة السنتين، على النحو المبين في الجدولين ١٥ و ١٦ أعلاه.

٦٥ - ويعكس النقصان البالغ ٩٠٠ ٧١١ ٤٨ دولار في الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف انخفاضاً في الاحتياجات تحت بنود تكاليف الموظفين الأخرى (٣٠٠ ٩٦٨ ١٤ دولار)، والاستشاريين والخبراء (٣٠٠ ١٧٦ دولار)، وسفر الموظفين (٥٠٠ ١٧١٩ دولار)، والخدمات التعاقدية (٨٠٠ ٣٥١ ٢٠ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٩٠٠ ٦٥٢ ٩ دولار)، واللوازم والمواد (٦٩٦ ٠٠٠ دولار)، والأثاث والمعدات (٨٠٠ ٩٥٧ دولار)، وتحسين أماكن العمل (٣٠٠ ١٦٤ دولار)، والمنح والتبرعات (٢٥ ٠٠٠ دولار)، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أنشطة تعيين الموظفين والمحاکمات خلال فترة السنتين.

#### دال - إدارة السجلات والمحفوظات

٦٦ - وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، نُقِلت وظيفة السجلات والمحفوظات لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦٧ - وعملاً بالمادة ٢٧ من نظام الآلية الأساسي، تكون الآلية مسؤولة عن إدارة محفوظات المحكمتين والآلية، التي تشكل معاً محفوظات المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك حفظها وإتاحة الاطلاع عليها. وحالما يبدأ كلٌّ من فرعي الآلية نشاطه، يصبح للآلية اختصاص ومسؤولية حصريان في تولي شؤون محفوظات المحكمتين.

٦٨ - وأنشئ قسم إدارة المحفوظات والسجلات في آلية تصريف الأعمال المتبقية في تموز/يوليه ٢٠١٢. وأنشئ ما مجموعه ٢٠ وظيفة جديدة لدعم أنشطة إدارة المحفوظات والسجلات في فرعي الآلية.

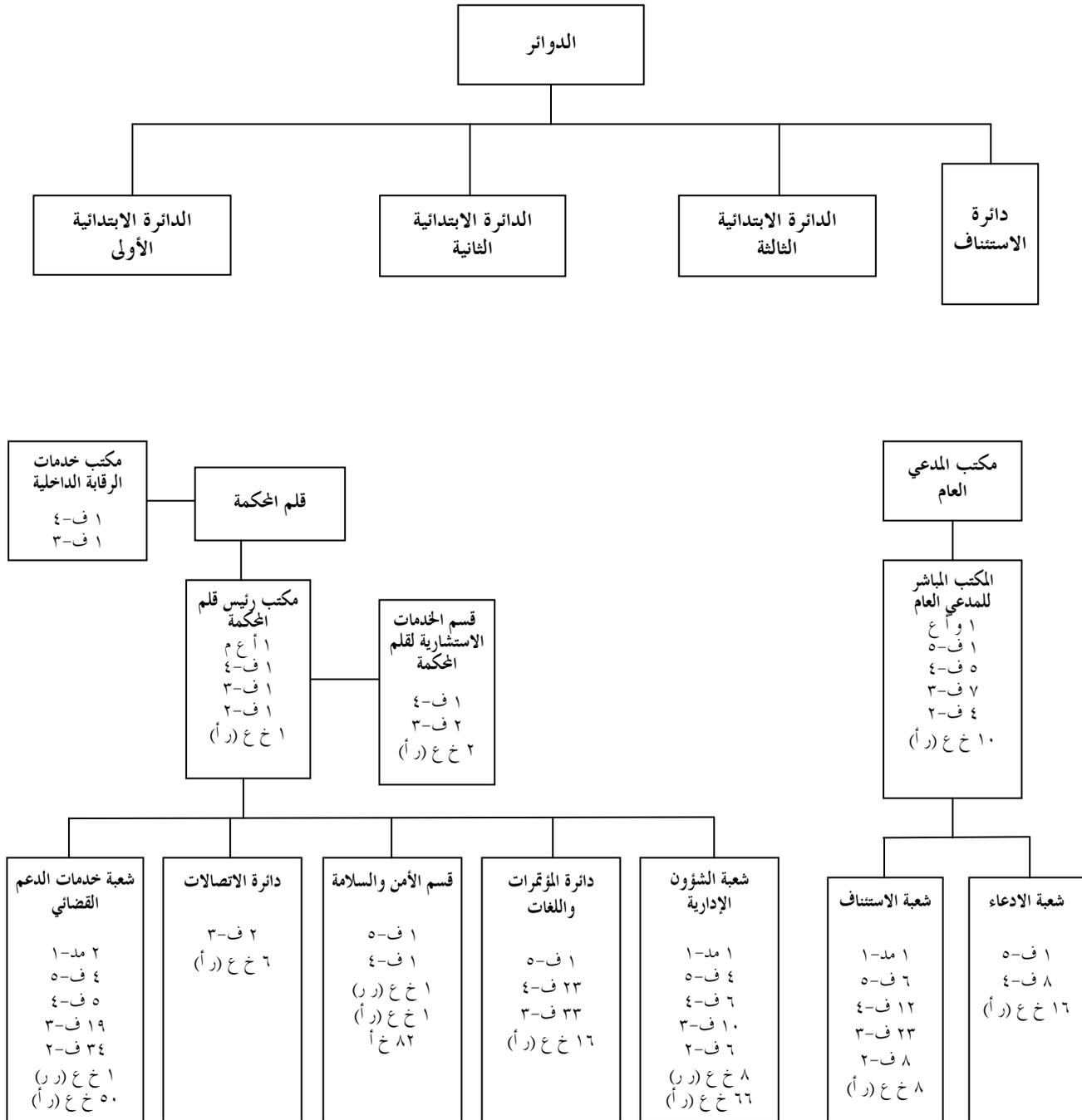
الجدول ١٧  
الاحتياجات من الموارد

الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الموظائف		الفئة
٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٤-٢٠١٥ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٤-٢٠١٥	
الميزانية المقررة				
—	—	—	—	الموارد غير المتعلقة بالوظائف ٢٤٤١,٤
—	—	—	—	الاقتراعات الإلزامية من مرتبات الموظفين ١٨٩,٢
—	—	—	—	<b>المجموع ٢٦٣٠,٦</b>

٦٩ - ونظراً لنقل المهام المتصلة بإدارة السجلات والمحفوظات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، انتفت الحاجة إلى طلب أي موارد في إطار هذا العنصر لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

## المرفق الأول

## الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤



## موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرقابية

وصف موجز للتوصيات

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

مجلس مراجعي الحسابات (A/67/5/Add.12)

تعد المحكمة جزءاً من عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مقر الأمم المتحدة والتي أُتبع بشأنها نهج منظم يشمل تقييماً أولياً لعمليات المحكمة وإجراء تقييمات شهرية منتظمة لجاهزيتها من حيث حالة المهام التي يتعين أداؤها والمخاطر التي يُحتمل مواجهتها. وبناءً على ما أُحرز من تقدم حتى الآن، خلص فريق المقر المعني بالمعايير المحاسبية الدولية إلى أن المحكمة تسير في الطريق الصحيح فيما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

عملاً بالتوصية، وضعت المحكمة خطة موحدة للإغلاق تشمل خريطة طريق للإنجازات الرئيسية والمخاطر المحتملة المتصورة في إطار عملية الإغلاق. وفيما يلي العناصر الرئيسية الواردة في خطة الإغلاق: (أ) تحضير المحفوظات تمهيداً لنقلها إلى الآلية؛ (ب) تخفيض عدد الموظفين؛ (ج) التصرف في الأصول (بما في ذلك نقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية)؛ (د) وضع الترتيبات النهائية لإدارة المرافق والعقود؛ (هـ) وضع الترتيبات النهائية لإدارة الشؤون المالية.

تعكف المحكمة على تنفيذ مجموعة من التدابير المستحدثة الواسعة النطاق، لكفالة الاضطلاع بالإجراءات القضائية بسرعة أكبر، كما أنها ستنفذ أي تدابير إضافية ممكنة مع إيلاء المراعاة الواجبة لحقوق المتهمين ولتطلبات المحكمة وفق الأصول القانونية. ومن المنتظر أن يسهم كذلك التفتيح المقرر لهيكل شعبة خدمات الدعم القضائي في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في بلوغ هذا الهدف.

أوصى المجلس بأن تعجّل المحكمة تحضيراتها لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بما يشمل إجراء استعراض شامل لحاجتها إليها، وبأن تُقيم اتصالات على نحو أكثر استباقاً مع الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع للمقر، بهدف التحضير على نحو أفضل لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (الفقرة ٢٠).

أوصى المجلس بأن تعمل المحكمة على توحيد الخطط والتقارير الحالية المرتبطة بإغلاق المحكمة والانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية ضمن خطة واحدة شاملة تدمج جميع العناصر اللازمة، للاسترشاد بها في عملية الإغلاق المنظم، بما يشمل تحديد المهام التي يتعين أداؤها، والأهداف والمخاطر والفوائد المرتبطة بالإغلاق، لكن دون الاقتصار عليها (الفقرة ٢٣).

وافقت المحكمة على توصية المجلس بأن تواصل كفالة الاضطلاع بالحاكمات وبإجراءات الاستئناف في أسرع وقت ممكن، مع إيلاء المراعاة الواجبة لحقوق المتهمين والحاكمة وفق الأصول القانونية (الفقرة ٢٦).

## وصف موجز للتوصيات

## الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

كما يتضح من الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سترتب على التخفيض المقرر لعدد موظفي المحكمة في فترة السنتين القادمة تأثير في المناصب المؤقتة والمناصب الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وافقت المحكمة على توصية المجلس بأنه ينبغي منهجية التقليل التي ستطبق في وقت الميزانية المقبلة أن تهدف إلى إلغاء جميع أنواع الوظائف (بما في ذلك المناصب المؤقتة والمناصب الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، وليس الوظائف المؤقتة دون غيرها، أو الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة دون غيرها (الفقرة ٣٠).

تواصل المحكمة تطبيقها لنظام جديد يوفر معلومات برموز الأعمدة المتوازية عن أصناف الممتلكات غير المستهلكة وعن أرقام المواقع/العرف. وتواصل المحكمة أيضاً عملية التحقق المادي الكامل من الممتلكات غير المستهلكة باستخدام النظام الجديد المطبق منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وافقت المحكمة على توصية المجلس بما يلي: (أ) وضع إجراءات لتسوية المسائل التي جرى تحديدها من خلال العمليات التي أجرتها للتحقق المادي من الممتلكات غير المستهلكة؛ (ب) تحديث قاعدة بيانات الممتلكات غير المستهلكة في الوقت المناسب؛ (ج) كفالة وضع بطاقات تعريفية بالشكل السليم على جميع الممتلكات غير المستهلكة (الفقرة ٣٥).

طبقت المحكمة سياسة جديدة لإدارة رسائل البريد الإلكتروني في أيار/مايو ٢٠١٣، وخطة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث تتضمن أحكاماً تتعلق بتدريب الموظفين وبدفاتر تسجيل ارياد خزائن المحكمة.

وافقت المحكمة على توصية المجلس بما يلي: (أ) وضع سياسة لإدارة البريد الإلكتروني من أجل التمييز بين رسائل البريد الإلكتروني المهني ورسائل البريد الإلكتروني الخاص؛ (ب) إعداد خطة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في ما يتعلق بالسجلات المادية؛ (ج) تحسين إدارة الخزائن في إطار تعزيز إدارة المحفوظات والسجلات (الفقرة ٤٠).

## مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/67/297 (Part I)/Add.1)، الجدول ٤ - باء (AA2011/270/01)

يجري حالياً تناول الترتيبات المتعلقة بتصفية لجنة إدارة المباني مع مركز إدارة المرافق التابع للاتحاد الأوروبي. وتحقيقاً لهذه الغاية، زار كبير الموظفين الإداريين المكتب الميداني في سراييفو لمناقشة ترتيبات عملية التصفية، ومن المقرر الانتهاء في عام ٢٠١٣ من مراجعة عمليات مسك دفاتر اللجنة.

مراجعة مدى ملاءمة ترتيبات إغلاق المكاتب الميدانية للمحكمة الجنائية الدولية في بلغراد وزغرب وسراييفو

وصف موجز للتوصيات

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

أن تكفل المحكمة وضع الترتيبات المتعلقة بتصفية لجنة إدارة المباني طبقاً للشروط المنصوص عليها في مذكرة التفاهم المبرمة بين المحكمة وبعثات المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي وغيرها من شاغلي دار الأمم المتحدة، بهدف تسهيل إغلاق المكتب الميداني في سراييفو.